Document: EB 2017/121/R.25
Agenda: 11(a)(iii)
Date: 13 September 2017
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والأربعين بعد المائة

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Mikio Kashiwagi**
نائب الرئيس المساعد،
كبير الموظفين والمراقبين الماليين،
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.kashiwagi@ifad.org

**Advit Nath**
مدير ومراقب
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

**Allegra Saitto**
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

**William Skinner**
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة
روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

**للاستعراض**

# تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تسترعى انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي تم النظر فيها في الاجتماع الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد في 6 سبتمبر/أيلول 2017.

**اعتماد جدول الأعمال**

2- اعتُمد جدول الأعمال دون إدراج تقارير المراجعة الداخلية في إطار بند جدول الأعمال "مسائل أخرى"، نظرا لعدم ورود أي طلب من الأعضاء.

**محاضر الاجتماع الرابع والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات**

3- تمت الموافقة على محاضر الاجتماع والجلسة المغلقة دون أي تعليقات.

**الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2018، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018، وخطته الإشارية للفترة 2019–2020**

4- تضمنت الميزانية المقترحة التكاليف المتكررة للعناصر الرئيسية من برنامج عمل الصندوق والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق. وعرضت الوثيقة أيضا الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020.

5- وعرضت الإدارة وثيقة الاستعراض المسبق، مشيرة إلى أن ميزانية عام 2018 تعتبر محورية في سياق الإيصال بموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. كما سلطت الضوء على الافتراضات والتكاليف التي سوف تُستعرض كجزء من عملية الميزنة العادية قبل الانتهاء من العملية.

6- وسلطت الإدارة الضوء على ما يلي: بالنسبة لعام 2017، ظل برنامج القروض والمنح المتوقع في الصندوق بقيمة 1.50 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2018، من المقرر أن تبلغ قيمته 877 مليون دولار أمريكي؛ والميزانية العادية المقترحة لعام 2018 قدرها 157.82 مليون دولار أمريكي مقارنة بميزانية موافق عليها قدرها 149.42 مليون دولار أمريكي في عام 2017. ويمثل ذلك زيادة اسمية نسبتها 5.6 في المائة، تتألف من زيادة حقيقية نسبتها 4.6 في المائة وزيادة في الأسعار نسبتها 1 في المائة. وتقتصر الميزانية الرأسمالية لعام 2018 على 2.5 مليون دولار أمريكي. وهي تشتمل على ميزانية رأسمالية وميزانية لمرة واحدة لعملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج قدرها 10 ملايين دولار أمريكي – 12 مليون دولار أمريكي.

7- وعرض مكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمله وميزانيته لعام 2018، وأبرز أنه سيجري تقييما مؤسسيا جديدا لمساهمة الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء. وسيجري مكتب التقييم المستقل أيضا خمسة تقييمات جديدة لاستراتيجيات وبرامج قطرية. وخلال الفترة 2018–2019، سيُجرى استعراض نظراء خارجي لوظيفة التقييم في الصندوق. وميزانية مكتب التقييم المستقل المقترحة لعام 2018 قدرها 5.91 مليون دولار أمريكي، أي 0.6 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوقع للصندوق في العام المقبل – وهو ما يقل بكثير عن الحد الأقصى لميزانية مكتب التقييم المستقل البالغ 0.9 في المائة الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

8- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لوثيقة الميزانية الأولى المستندة إلى نهج المخرجات المرتبطة بالركائز، ولكنهم سلطوا الضوء على أنه من المتوقع تقديم بيانات كمية أكثر تفصيلا للميزانية، والمزيد من الوضوح، وأساس منطقي أفضل لبعض النفقات الرئيسية في النسخة التالية من الوثيقة. وأبرز بعض الأعضاء عدم ارتياحهم للزيادة في الميزانية، وشُجعّت الإدارة على أن تسعى إلى اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتحقيق فعالية التكاليف وتخفيف التكاليف، مع الإشارة أيضا إلى التوسع المتوقع في تطبيق اللامركزية وعملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج. وأُعرب عن تقدير للعرض المتعلق بعملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج، ولكن طُلب مزيد من التفاصيل نظرا لأنه لا يزال في مرحلة التحديد. كما لاحظ الأعضاء أن الميزانية تفترض إلى حد ما نواتج هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولذلك طلبوا إيضاحا بشأن المخاطر التي يمكن أن تتحقق إن لم تحدث جميع السيناريوهات المتوقعة.

9- وأوضحت الإدارة أن الزيادة في الميزانية بالقيمة الحقيقية تتعلق بتحسين خطة اللامركزية وتسريع تنفيذها، ويرجع ذلك أساسا إلى جهود الصندوق الرامية إلى تحقيق أولوياته المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بعملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج، تم توضيح أن الغرض من هذه العملية هو الاعتراف بالصندوق على المستوى الدولي بوصفه الأفضل أداء في فئته والشريك المفضل عبر مجموعة من العمليات. وقد تم تقسيم عملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج إلى مراحل (تحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه). وستكون العملية تشاركية تماما، وسيجري استشارة جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وخلال مرحلة التصميم، سيتم تحديد إجراءات ملموسة في شكل مخرجات محددة لمعالجة القضايا، وأخيرا، سيتم تنفيذ الإجراءات. وتتسق النتائج الناشئة مع أولويات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأوضحت الإدارة أيضا أن تحقيق برنامج أعلى للقروض والمنح لا يشكل إلا محركا واحدا فقط من عدة محركات للتكاليف.

10- ورحب الأعضاء بالمعلومات المقدمة، وتطلعوا إلى الحصول على المزيد من التفاصيل، بما في ذلك عن الميزانية المقدرة وطلبوا أن تقدم الإدارة بانتظام معلومات محدثة إلى اللجنة عن التقدم المحرز في عملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج.

11- واعتُبر أن وثيقة الاستعراض المسبق قد تم استعراضها.

**تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2017**

12- قُدم إلى اللجنة موجز لأنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2017. ولا يزال الحضور الميداني واللامركزية يمثلان الأولوية الرئيسية للمراجعة. وتواصل الإدارة إيلاء أهمية كبيرة لتنفيذ توصيات المراجعة. وفي مجال التحقيقات، ظل معدل تلقي الادعاءات عاليا، وكانت الحالات متفاوتة ولم تكن تشير إلى وجود اتجاهات معينة؛ ونُقلت بعض الحالات إلى علم لجنة العقوبات. وأشير إلى أن مكتب المراجعة والإشراف طلب موارد مالية إضافية وحصل عليها لتغطية احتياجاته من الموارد البشرية. وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة أن مراجعا داخليا قدم استقالته وأن المكتب يتخذ خطوات لتعجيل تعيين بديل له للحد من أي انقطاع في إيصال المخرجات المقررة لعام 2017.

13- وأثنى أعضاء اللجنة على العمل الجيد الذي اضطلع به في تنفيذ برنامج العمل وأشاروا إلى أن المجالات التي يسعى الصندوق إلى معالجتها عن طريق عملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج تتواءم مع القضايا التي

يلفت فريق مكتب المراجعة والإشراف باستمرار انتباه الإدارة إليها كجزء من عمله في مجال المراجعة. وطلبت اللجنة بعض التفاصيل عن مدى كفاية الموارد في ضوء اللامركزية، وعلق مكتب المراجعة والإشراف على ذلك قائلا إن الإدارة قد دعمت تعزيز قدرات موظفي المكتب في عام 2018. وأكدت الإدارة التزامها بتزويد المكتب بموارد كافية.

14- واعتُبر أن التقرير المرحلي قد تم استعراضه.

**ورقة نهج لتنقيح المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق**

15- عرضت الإدارة التنقيح المقترح للمبادئ التوجيهية الحالية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق، والتي صدرت لأول مرة في عام 2003، واستُعرضت بعد ذلك في عام 2011. ويراعي التنقيح المقترح التطورات العديدة في المعايير الدولية للمراجعة والإبلاغ. ويتضمن الدروس المستفادة منذ عام 2011، والتنسيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والتغييرات المؤسسية في الصندوق.

16- وتستند الوثيقة المقترحة إلى مبادئ لإنشاء آلية مرنة لمعالجة ممارسات المراجعة والإبلاغ المتطورة. ويتمثل الهدف من ذلك في عرض الإطار المفاهيمي في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات القادم من أجل التماس الموافقة النهائية من المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017. وسيتم تنفيذ الإطار تدريجيا خلال عام 2018. وسيحل الإطار المفاهيمي الذي سيوافق عليه المجلس التنفيذي محل المبادئ التوجيهية الحالية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق. وبدلا من ذلك، ستصدر الإدارة كتيبا تشغيليا عن الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات للمشروعات التي يمولها الصندوق للمقترضين والمتلقين في آن واحد لتوفير إرشادات تفصيلية بشأن المعايير المطلوبة ومناقشة بشأن الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات.

17- وعلقت اللجنة على العمل الإيجابي بشأن هذا الموضوع وطلبت بعض التوضيحات التقنية. وقدمت هذه التوضيحات إلى اللجنة التي أعربت عن رضاها عنها. واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

**الاستعراض الثاني لإطار الاقتراض السيادي من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها الدول السيادية في الصندوق**

18- عرضت الإدارة الاستعراض الثاني لإطار الاقتراض السيادي، مشيرة إلى أن الاتفاقية الأولى الموقعة بموجب هذا الإطار هي تلك المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

19- ولا تُقترح أية تغييرات على الإطار الحالي، حيث سيجري قريبا وضع إطار شامل جديد يتعلق بجميع أشكال الأموال المقترضة.

20- وأشير أيضا إلى أن الدخول في مبادلات العملات سيوسع من إمكانية إبرام المزيد من الاتفاقيات بموجب إطار الاقتراض السيادي. وأشار الأعضاء إلى بعض أوجه عدم الاتساق بين التقييمات الإيجابية لإطار الاقتراض السيادي والتحديات المحتملة التي تفرضها الأداة نفسها على الرغم من ذلك.

21- وردا على أسئلة من أعضاء اللجنة، أوضحت الإدارة أن إطار الاقتراض السيادي سيستمر كأداة صالحة للمساهمة في تمويل الصندوق في المستقبل حتى بعد التنفيذ المحتمل لقروض الشركاء الميسرة والاقتراض من أسواق رأس المال.

22- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

**استعراض مدى كفاية مستوى الاحتياطي العام**

23- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى أن مجلس المحافظين قد أنشأ الاحتياطي العام في عام 1980 لتخفيف أثر أربعة مخاطر محددة في حالة الالتزام الزائد بموارد الصندوق. وعلى مر السنين، وافق المجلس التنفيذي على عدة تحويلات، مما رفع الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. وأشير إلى أن الاستراتيجيات والآليات التي اعتُمدت على مر السنين لتخفيف أثر مخاطر الالتزام الزائد قد عززت الإطار المالي الذي يعمل فيه الصندوق، بما يتماشى مع ممارسات الأعمال المتطورة في الصندوق.

24- ولوحظ أنه منذ إدخال نهج التدفقات النقدية المستدامة على المدى الطويل كآلية لتحديد قدرة الصندوق على الالتزام بالموارد، انخفضت أهمية الاحتياطي العام لهذا العنصر. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق، تم التخفيف من أثر مخاطر الالتزام الزائد بموارد الصندوق من خلال ضمان توافر سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الإجمالية من الصرف.

25- وأشارت الإدارة أيضا إلى أن الوثيقة الحالية أعدت بعد استعراض عام 2016 لمدى كفاية الاحتياطي العام، مما أسفر عن توسيع غرض الاحتياطي العام واعتباره آلية مرنة لتخفيف أثر المخاطر المالية، بما في ذلك المخاطر الناشئة الناجمة عن أنشطة الاقتراض.

26- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وتمت المصادقة على التوصية لموافقة المجلس عليها في دورته الحادية والعشرين بعد المائة.

**زيادة الشفافية من أجل زيادة المساءلة**

27- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى التزامها بتحسين توافر المعلومات لأصحاب المصلحة في الصندوق وأهميتها وسهولة الوصول إليها وحسن توقيتها. وتقدم الوثيقة لمحة عامة عن سياسات الصندوق الحالية وتستكشف السبل الممكنة لضمان توفير المعلومات الصحيحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب. وحددت الإدارة الإجراءات المقترحة في الوثيقة واقترحتها بعد إجراء تقييم أولي لممارسات النظراء والمخاطر والآثار على الموارد والإجراءات المحتملة. واستنادا إلى التعقيبات الناتجة عن ذلك، ستُحدد أولويات الإجراءات وسيتم مواصلة تطويرها، وستقدم وثيقة نهائية إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017. وهذه الوثيقة النهائية: ستُقدم تحديثا للإجراءات التي اتخذتها الإدارة؛ وتعرض مقترحات نهائية تتطلب موافقة المجلس؛ وإذا تطلب الأمر، ستقترح تنقيحات على سياسات الصندوق ذات الصلة.

28- وأثنت اللجنة على الإدارة لعرضها هذه الوثيقة وأعربت عن تقديرها للمقترحات المتعلقة بتعزيز الشفافية. واقترح الأعضاء استكشاف ما يتجاوز المقترحات في مجالات معينة. وفيما يتعلق بالكشف العلني، كان الاقتراح هو أن يغتنم الصندوق الفرصة لمواءمة ممارساته مع تلك التي تستخدمها بالفعل المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل نشر سياسة الموارد البشرية، وشروط الإقراض، وتصنيف المقترضين، وسياسة حماية المبلغين عن المخالفات. واقتُرح كذلك تقديم معلومات إضافية إلى لجنة مراجعة الحسابات (مع الاحترام الكامل للسرية)، وعلى وجه التحديد عن الإجراءات التي كان من الممكن التحايل عليها أو الضوابط التي كان يمكن تجاوزها في الحالات التي تم الكشف عنها وتحليلها أثناء سير التحقيقات أو في الحالات

المرفوعة إلى لجنة العقوبات. وردت الإدارة بأن هذه الاقتراحات ستراعى بشكل إيجابي عند وضع مزيد من الإجراءات. وعلقت اللجنة أيضا على أن موقفها بشأن اطلاع ممثلي المجلس على الوثائق السرية للجنة مراجعة الحسابات يتعلق بالإفصاح. وفي الوقت نفسه، أوضحت اللجنة أنها تأمل في أن تكون هذه المسألة الحساسة موضع نقاش في المجلس التنفيذي نظرا لما يترتب عليها من آثار في العديد من المجالات، نظرا لأن المجلس هو صاحب القرار. وأخيرا، اقترحت اللجنة أن تنظر الإدارة في إمكانية تيسير إدارة أنواع معينة من المعلومات عن طريق إيجازها في وثيقة واحدة. وأشارت لجنة مراجعة الحسابات بصفة خاصة إلى إمكانية تزويد المجلس بلوحة للمخاطر، وهي أداة تُستخدم على نطاق واسع وتسمح برؤية عدة أنواع من المخاطر التنظيمية المشتركة وطرائق السيطرة عليها بسهولة. وأخيرا، تم التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية في المسائل التشغيلية، بما في ذلك من خلال تعقيبات المستفيدين.

29- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

**تحديث بشأن تنفيذ القسم المتعلق باضمحلال القيمة في المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: الأدوات المالية**

30- قدمت الإدارة تحديثا عن حالة تنفيذ المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولوحظ أن المعيار يتألف من ثلاثة أقسام:

(1) القسم الخاص بالتصنيف والقياس الذي يتطلب من الصندوق تصنيف الأصول المالية استنادا إلى خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية وضمن نموذج عمل الصندوق، والذي اعتمده الصندوق بنجاح، وبالتالي لا يتبقى أي عمل إضافي بشأن هذا القسم.

(2) والقسم المتعلق بمحاسبة التحوط، في إطار المعيار 39 من معايير المحاسبة الدولية، والذي تعرض في كثير من الأحيان للانتقاد لأنه معقد ويستند إلى القواعد، وبالتالي لا يعكس أنشطة إدارة المخاطر في المنظمة. ووفقا للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن محاسبة التحوط تستند إلى المبادئ وتعكس أثر أنشطة إدارة المخاطر للمنظمة على الكشوف المالية. ومع ذلك، فإنه لا يزال معيارا معقدا للغاية في تنفيذه. وهذا المبدأ المحاسبي ليس إلزاميا حتى الآن، ولكنه سيكون مفيدا عندما يبدأ الصندوق في التعامل بالمشتقات.

(3) والقسم الخاص باضمحلال القيمة الذي سيكون إلزاميا في عام 2018. ويمثل "اضمحلال القيمة" تدهورا كبيرا في الجدارة الائتمانية للمقترضين أو مصدري الأدوات المالية. وقد تم تصميم المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي استجابة للأزمة المالية لعام 2008. وهو يمثل تطورا من الأساس المنطقي الوارد في المعيار 39 من معايير المحاسبة الدولية الذي كان يُعرف باسم نموذج "الخسارة المتكبدة"، على أساس الاعتراف بتدهور الجدارة الائتمانية في دفاتر المنظمة على أنه دليل على وقوع حدث أدى إلى ذلك. وبموجب المعيار 9، فإن نموذج اضمحلال القيمة يمثل نموذجا تطلعيا، ويستند اضمحلال القيمة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية (مثل القروض) طوال دورة حياتها. ويتطلب ذلك أن تُقيّم المنظمة احتمال التخلف عن السداد عند إصدار أو شراء الأداة المالية أو القرض وبعد ذلك حتى نهاية أجل استحقاق الأداة المالية الأساسية.

31- وينبغي تحديث تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة ورصدها باستمرار، بحيث تعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية أو القروض وتطور تلك المخاطر.

32- ويتمثل التحدي بالنسبة للصندوق في وضع نظام تصنيف داخلي حسب المقترض على مدى فترة زمنية طويلة، في ضوء مدة أو طول فترة قروض الصندوق. وأشير إلى أن تطبيق المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي يمثل تحديا للصناعة المالية برمتها. وأشارت الإدارة إلى الخطوات العديدة التي اتخذت نحو التنفيذ الكامل لهذا المعيار، بما في ذلك المقارنة المرجعية بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى، فضلا عن العمل مع شركة استشارية لتكييف النهج وفقا لنموذج عمل الصندوق.

33- واعتُبر أن التحديث قد تمت الإحاطة علما به.

**إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق**

34- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى النهج الشامل الذي اعتمده الصندوق بشأن معالجة المخاطر. وقد أنشئت لجنة إدارة المخاطر المؤسسية في عام 2008، وصادق المجلس التنفيذي على سياسة إدارة المخاطر المؤسسية ذات الصلة في الصندوق في العام نفسه. وتندرج هذه السياسة في كافة عمليات الإدارة وصنع القرار على جميع المستويات. وفي سياق التجديد العاشر لموارد الصندوق، تم تحديد 18 خطرا مؤسسيا، وربطها بمجالات رئيسية (الاستراتيجية والمالية والتشغيلية). وتتم معالجتها من خلال نظام إدارة لامركزي مخصص. وبالإضافة إلى ذلك، يُستخدم سجل للمخاطر المؤسسية لتحديد وتقييم وإدارة أكبر 10 مخاطر مؤسسية يواجهها الصندوق. ويتم تقييم السجل كل ثلاث سنوات على الأقل في ضوء نواتج تجديد الموارد وإعداد الخطة متوسطة الأجل. ولوحظ أن وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة ومكتب المراجعة والإشراف استعرضا إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق. وتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين الإدارة والمجلس التنفيذي.

35- وأثنى أعضاء اللجنة على العرض وطلبوا توضيحا بشأن مدى الإقبال على المخاطر وإدراج المخاطر المتعلقة بأنشطة عملية التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج. وقدمت الإدارة التوضيحات، مؤكدة التزامها بمواصلة التعاون مع لجنة مراجعة الحسابات بشأن هذا الموضوع.

36- واعتُبر أن العرض قد تمت الإحاطة علما به.

**التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي**

37- عرضت الإدارة التقرير المتعلق بحافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2017 كي تستعرضه اللجنة.

38- وأطلع أمين الخزانة اللجنة على آخر التطورات المتعلقة بالحافظة، مسلطا الضوء على الأداء الإيجابي المتمثل في 1.75 نقطة أساس بتاريخ 28 أغسطس/آب 2017. كما تمت الإشارة إلى أن جميع بارامترات المخاطر بقيت تحت مستوى الميزانية المحدد في بيان سياسة الاستثمار في الصندوق.

39- واعتُبر أن التقرير قد تم استعراضه.

**مسائل أخرى**

40- لم تتم مناقشة أية بنود تحت بند مسائل أخرى.